5

RIGHTS RADAR

# اليمن..الحصار المميت

تقرير عن حقوق الانسان في اليمن

مارس 2018

RIGHTS
RADAR

# السياق العام

صدر هذا التقرير في الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب الأهلية في اليمن، لتسليط الضوء على الانعكاسات السلبية لهذه الحرب والحصار الذي رافقها على حياة المدنيين، الذين تأثروا بشكل مباشر من موجات العنف والقصف المروع، أو بشكل غير مباشر من الحصار المميت، الذي كانت نتائجه السلبية أكثر تأثيرا وضراوة من تأثير الحرب ذاتها على المدنيين في كافة المناطق اليمنية.

اندلعت الحرب باليمن في آذار (مارس) 2015 بعد أزمات سياسية متلاحقة ومواجهات عسكرية متقطعة استمرت نحو 8 أشهر. وشهد اليمن منذ ذلك الحين حربا أهلية طاحنة بين الانقلابين من حركة أنصار الله المسلحة المشهورة باسم (جماعة الحوثي) وقوات الرئيس الراحل على عبد الله صالح من جهة، وبين قوات الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي وقوات المقاومة الشعبية الموالية له من جهة أخرى.

وحاصرت القوات الانقلابية التابعة لجماعة الحوثي وعلي عبد الله صالح، العديد من المدن اليمنية بشكل تدريجي، بدءا بحصارهم لمنطقة دماج في محافظة صعدة، المعقل الرئيس لجماعة الحوثي، في صيف2013، مرورا بمحافظة عمران في صيف 2014 والتي تلاها بأسابيع قليلة سقوط العاصمة صنعاء في أيديهم في 21 أيلول/ سبتمبر 2014. واستمر التحرك العسكري للانقلابين الحوثيين وصالح نحو اجتياح المحافظات، الواحدة تلو الأخرى باتجاه الجنوب، بدءا بمحافظة ذمار، المحاذية لمحافظة صنعاء، مرورا بمحافظة إب ولحج وعدن حتى وصلوا الى حدود مدينة تعز، وفي اتجاه الغرب محافظات المحويت وحجة والحديدة، وفي الشرق محافظة شبوة وشمالا محافظة الجوف. وكان سقوط أي محافظة من هذه المحافظات يعني إخضاع سكانها بقوة السلاح على الانصياع الكامل لتوجهات جماعة الحوثي، فكريا وسياسيا واقتصاديا، وممارسة حصار مرير على هذه المحافظات لدرجة أن سكانها أصبحوا يعيشون بما يشبه (الإقامة الجبرية)، على حد تعبير بعض سكانها.

وفرض الانقلابيون أيضا حصارا على حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، المعترف بها دوليا، ووضعوا هادي تحت الإقامة الجبرية في منزله بصنعاء، قبل أن يتمكن من الافلات من قبضتهم والانتقال الى عدن.

وتدخل التحالف العربي بقيادة السعودية لدعم الحكومة الشرعية في اليمن في 26 آذار/مارس 2015، عبر الغارات الجوية التي حيّدت القوات الجوية اليمنية من أول لحظة، واستهدفت المطارات والموانئ اليمنية تباعا، وهو ما ضاعف من حدة الحصار على اليمن وشكل مشكلة أكبر من مشكلة الحرب ذاتها، لحجم الانعكاسات السلبية التي أثرت بشكل عميق على الحياة العامة والخاصة في اليمن.

تواكبت الحرب الأهلية في اليمن مع التدخل العسكري الخارجي من قوات التحالف العربي بقيادة السعودية، أدى الى ما يشبه الحصار القاتل من قبل مسلحي جماعة الحوثي ومن قبل قوات التحالف أيضا، للعديد من المدن والمنشآت الحيوية، والذي شكل تهديدا كبيرا لحياة السكان في اليمن وجعلهم يعانون منذ ثلاث سنوات أسوأ أنواع الحصار الإنساني، الذي ضاعف الخسائر البشرية والمادية عليهم، وأحدث تداعيات وانعكاسات سلبية بشكل واسع على حياتهم، تجاوزت ضحاياه عدد الذين سقطوا في الحرب بشكل مباشر.

ان الحرب والحصار في اليمن شكّلا معا خطرا بالغا على حياة المدنيين اليمنيين وجعلهم عرضة للموت، سواء عبر تعرضهم لآلات القتل المدمرة من الأرض ومن الجو أو عبر الحصار المميت الذي تسبب في حرمانهم من المواد الضرورية والسلع الأساسية، وفي مقدمتها الدواء والغذاء والخدمات العامة وغيرها، بالإضافة الى حرمانهم من مصادر الدخل.

فشلت كل الجهود السياسية والمساعي الحميدة الاقليمية والدولية خلال الثلاث السنوات الماضية لإيقاف الحرب في اليمن،

وطغت على الأطراف المتحاربة النزعة العسكرية للسيطرة على الأرض، فاتسعت دائرة الصراع بينها بشكل مباشر أو غير مباشر، تولدت معها أدوات وقوى صراع جديدة محلية على الأرض في إطار كل منها، بدعم إقليمي ودولي، وأصبحت الأدوات المحلية تلعب دور (الحرب بالوكالة) وهو ما جعل من التوصل لحلول سياسية للحرب في اليمن أمر في غاية التعقيد.

تماهت الأطراف المحلية المتحاربة على الأرض مع صراع الأطراف الداعمة لها، حيث تدخلت قوات التحالف العربي لدعم القوات الحكومية، كما تدخلت إيران بدعم لوجستي لدعم جماعة الحوثي، وهو ما وسّع دائرة الصراع العسكري في اليمن، من حرب محلية محدودة، الى حرب إقليمية شديدة التعقيد، أسفرت عن فشل مهام اثنين من مبعوثي الأمم المتحدة الى اليمن.

وتسبب التدخل الخارجي بفرض عملية التحكم بإدارة اللعبة العسكرية والسياسية على الأطراف المتحاربة محليا، كما ولّد طول أمد هذه الحرب قوى عسكرية صاعدة بأجندة جديدة مناهضة للطرفين المتحاربين محليا، بدعم من أطراف خارجية، بحثا عن مصالح سياسية واقتصادية داخل اليمن كما هو الحال في الجنوب اليمني.

وأفرزت الحرب اليمنية قوات مسلحة تطالب بانفصال الجنوب ممثلة بـ (المجلس الانتقالي الجنوبي) الذي يتبعه قوات عسكرية غير نظامية مدعومة من الامارات العربية المتحدة، وهي إحدى دول التحالف العربي، والتي تعمل ضد حكومة الرئيس هادي في المحافظات الجنوبية التي تعد ضمن السيطرة الحكومية، كما يسعى المجلس الانتقالي الى أن يكون البديل لسلطة الحكومة في الجنوب.

ونتيجة لذلك تشظّى الصراع الراهن بين القوى المحلية في اليمن، الى 3 أطراف: الانقلابيون الحوثيون في الشمال، الحكومة اليمنية في الجنوب والوسط، والمجلس الانتقالي الانفصالي في الجنوب، وكل منهم تقف وراءه دول وقوى إقليمية تدعمه وتمول تحركاته العسكرية والسياسية بنسب متفاوتة، حيث يعتقد أن الانقلابيين الحوثيين مدعومون من إيران، والحكومة اليمنية مدعومة من السعودية والمجلس الانتقالي الجنوبي مدعوم من دولة الإمارات.

وبعد مقتل الرئيس اليمني السابق على عبد الله صالح على يد المسلحين الحوثيين في 4 كانون أول (ديسمبر) 2017 نشطت دولة الإمارات، في السعي إلى صناعة طرف رابع، عسكري وسياسي، من بقايا القوات العسكرية والقيادات السياسية الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح بعد أن فض صالح ـ قبل مقتله بأيام ـ الشراكة مع الانقلابيين الحوثيين.

وكانت القوات العسكرية الموالية لصالح، من وحدات الحرس الجمهوري السابق وكذا القوات الخاصة، خاضت مواجهات مسلحة مباشرة ضد المسلحين الحوثيين في شوارع العاصمة صنعاء، استمرت 4 أيام انتهت بإعلان الحوثيين مقتل الرئيس السابق علي صالح على أيدي مسلحيهم، في 4 كانون أول (ديسمبر) 2017.

وأحدث مقتل صالح على أيدي الحوثيين هزّة كبيرة للموالين له، أحدثت تحولا جديدا في الصراع اليمني نتج عنها فض الشراكة بين الحوثيين وحزب المؤتمر الشعبي العام (حزب صالح) في حربهم ضد القوات الحكومية والتحالف العربي وبخاصة مع الملاحقات الحوثية الكبيرة لأفراد عائلة صالح وأتباعه من القادة العسكريين والسياسيين، التي أعقبت مقتله، وهو ما أسفر عن بداية تشكّل لطرف رابع في الحرب اليمنية، المرشحة للاستمرار مع استمرار الحصار الانساني للسكان.

وتسببت الحرب والأزمات المرافقة لها في ضعف سلطة الدولة في اليمن، ومنازعتها مع جماعة الحوثي في الشمال والانفصاليين في الجنوب، والتي أسهمت في توفير البيئة الملائمة لرفع وتيرة نشاط جماعات العنف المسلح، ممثلة

بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، في العديد من المحافظات في الشمال والجنوب، من خلال العديد من العمليات الإرهابية التي نفذتها خلال سنوات الحرب، أغلبها وقعت في محافظة عدن.

خلّفت الحرب في اليمن والحصار المصاحب لها، أزمات كبيرة في كافة النواحي الاقتصادية والمعيشية والصحية والأمنية والسياسية والإعلامية والحقوقية وغيرها، وكان الحصار الشامل المتعدد الأوجه من أبرز الأزمات التي تسببت في إيصال المواطن اليمني الى حالة الاختناق لما أحدثه الحصار عليه من انعكاسات سلبية على كافة مناحي الحياة وضيّق عليه سبل العيش الكريم وأصبح الحصار أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع نسبة الوفيات، خلال الثلاث السنوات الماضية، بشكل مباشر أو غير مباشر.

وكانت ثلاث سنوات من الحرب اليمنية كفيلة بالتسبب بالانهيار الكامل لمؤسسات الدولة أو فقدان السيطرة عليها، إثر سيطرة الانقلابيين الحوثيين عليها مع اجتياحهم للعاصمة صنعاء في 21 أيلول/سبتمبر 2014 وهو ما دفع الحكومة الى اتخاذ مدينة عدن عاصمة مؤقتة لها، رغم ضعف سيطرتها الأمنية عليها، والسعي لبناء مؤسسات جديدة للدولة هناك، بما فيها نقل البنك المركزي اليمني وكذا مقار الوزارات من العاصمة صنعاء الى عدن.

ووجهت العديد من المنظمات المحلية والاقليمية والدولية، وفي مقدمتها هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية وبعض وكالات الأمم المتحدة، اتهامات لمسلحي جماعة الحوثي وقوات التحالف العربي بقيادة السعودية بعدم الالتزام بقوانين الحرب وبالقانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق في مثل هذه الحالة اليمنية، ومن هذه الاتهامات، تُهم تتعلق بفرض الحصار على السكان وعلى المدن في العديد من المحافظات اليمنية.

**58000**

**جريح، بينهم**

**35000**

**جريح مدني**

وذكرت انه شارك في فرض هذا الحصار بشكل أو بآخر كل من التحالف العربي الذي تقوده السعودية لدعم الحكومة اليمنية، وكذا الانقلابيين الحوثيين وحليفهم السابق علي عبدالله صالح، رغم أن كل طرف نفى ممارسته لذلك. وأوضحت أن التحالف العربي يمارس منذ 26 آذار/مارس 2015 حصارا متقطعا على الموانئ والمطارات اليمنية وعلى حركة الملاحة البحرية والجوية بشكل عام من والى اليمن، في حين يحاصر مسلحو جماعة الحوثي وصالح مدينة تعز، وسط اليمن، منذ منتصف العام 2015، وحاصروا قبلها محافظة عدن عند اجتياحهم لها في منتصف آذار/مارس 2015 وحتى إخراجهم منها في منتصف تموز/يوليو 2015، بالإضافة الى إسهامهم المباشر وغير المباشر في فرض الحصار الخانق على العديد من المدن والمحافظات التي تقع تحت سيطرتهم في شمال وغرب البلاد.

# منهجية التقرير

اعتمد هذا التقرير على الرصد الدائم من قبل الراصدين المحليين لمنظمة رايتس رادار المنتشرين في اغلب المحافظات اليمنية، والاستعانة بكافة المصادر الرسمية المحلية الأخرى التابعة لمختلف الأطراف، بما فيها المصادر الحكومية والحوثية والمجلس الانتقالي وحزب المؤتمر الشعبي العام (حزب صالح) وحزب التجمع اليمني للإصلاح، بالإضافة الى مصادر المنظمات الدولية العاملة في اليمن أو المتابعة للشأن اليمني.

والتزم المعدون لهذا التقرير بالمعايير المهنية والتوازن في إعداده والتحقق من دقة المعلومات الواردة فيه، لإعطاء صورة واقعية عن الوضع في اليمن خلال الفترة التي شملها التقرير، بشكل موضوعي.

# الملخص التنفيذي

تبلغ مساحة اليمن 555000 كيلو متر مربع ويبلغ عدد سكانه 28000000 (ثمانية وعشرون مليون) نسمة تقريبا، موزعون على 22 محافظة، 8 محافظات منها في الجنوب و14 في الشمال، حيث تقع نحو 75 في المائة من المساحة الجغرافية بالمحافظات الجنوبية، التي يقطنها نحو 25 في المائة من السكان، بينما يقطن أكثر من 75 في المائة من السكان في المحافظات الشمالية التي لا تتجاوز مساحتها 25 في المائة من المساحة الاجمالية لليمن، وتأثرت نحو 80 في المائة من المناطق اليمنية بالانعكاسات السلبية للحرب الراهنة وما رافقها من حصار، كما تأثر منها أكثر من 95 من السكان أيضا.

وفقا لمصادر رايتس رادار الميدانية، خلّفت 3 سنوات من الحرب اليمنية نحو 27000 قتيل من المدنيين والعسكريين في عموم المحافظات اليمنية، بينهم 15500 قتيل مدني على الأقل، بالإضافة الى نحو 58000 جريح من المدنيين والعسكريين، بينهم 35000 جريح مدني على الأقل، كما خلفت هذه الحرب أكثر من 2980 معاق بإعاقات متفاوتة، من المدنيين والعسكريين، أغلبهم تعرضوا لحوادث انفجار الألغام الأرضية التي زرعها مسلحو جماعة الحوثي في العديد من المحافظات والمناطق التي وصلوا اليها، وبلغ عدد النازحين في داخل اليمن أكثر من 3200000 (ثلاثة مليون ومائتي ألف) وبلغ عدد اللاجئين والمشردين خارج اليمن أكثر من 650000 (ستمائة وخمسين ألفا) والمخفيين قسريا أكثر من 750 شخصا، أغلبهم سياسيين ونشطاء وصحافيين وعسكريين.

وفيما رصدت رايتس رادار وجود آلاف المعتقلين في المحافظات الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي أو تحت سيطرة الحكومة والقوات الإماراتية في المحافظات الجنوبية اعتقلوا جراء الحصار السياسي الشديد خلال الثلاث السنوات الماضية، قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ان عدد المعتقلين في اليمن يتجاوز 11000 معتقلا، وهذا الرقم ليس احصائية لكافة المعتقلين، وانما لمن استطاعت زيارتهم خلال العام 2017 في كل من مدينتي صنعاء وعدن فقط.

ورصدت رايتس رادار تضرر أكثر من 26000 ألف منزل، بين تدمير كلي وجزئي، وتضرر أكثر من 6800 منشأة عامة وخاصة، متفاوتة الأضرار، في مختلف القطاعات، جراء الحرب منذ آذار/مارس 2015.

وتعرضت حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة الى أسوأ حملة قمع في اليمن من قبل الحوثيين في المحافظات الشمالية والقوات الموالية للإمارات في المحافظات الجنوبية، حيث تعرضت مقرات أكثر من 60 وسيلة إعلامية للاقتحام والنهب والمصادرة والإغلاق، وقتل 24 صحافيا، أغلبهم على يد المسلحين الحوثيين.

واعتقلت جماعة الحوثي عشرات الصحافيين في العاصمة صنعاء وبقية المدن التي تقع تحت سيطرتها، ولا زال 16 منهم رهن الاعتقال، بعضهم أمضى قرابة 3 سنوات في معتقلاتها، فيما اعتقل 3 من الصحافيين في المحافظات الجنوبية الواقعة تحت السيطرة الحكومية، واضطر أكثر من 1000 صحافي وإعلامي الى النزوح ومغادرة موطن سكنه أو الى مغادرة اليمن، تفاديا للاختطاف والاخفاء القسري أو الاعتقال أو القتل.

ودمّر مسلحو جماعة الحوثي أكثر من 860 مسجدا ونحو 48 مدرسة دينية لتعليم القرآن، وأصدروا حكما بالإعدام ضد أحد أتباع الطائفة البهائية بصنعاء وهو حامد كمال حيدرة، في 2 كانون ثاني/ يناير الذي اعتقله الحوثيون مع 6 آخرين من أتباع الطائفة البهائية.

وتعرضت صنعاء لحملات اعتقالات واسعة لإفراغها من الصحافيين والإعلاميين المخالفين لجماعة الحوثي، في حين يتعرض الصحافيون لاعتقالات ومضايقات أيضا في المحافظات الجنوبية التي تقع تحت سلطة الحكومة ونفوذ القوات الإماراتية.

وتعرض آلاف السياسيين والناشطين المعارضين لجماعة الحوثي للاعتقال التعسفي بصنعاء خلال الثلاث السنوات الماضية، أغلبهم من حزب التجمع اليمني للإصلاح. بالإضافة الى حملة الاعتقالات الواسعة التي طالت قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام مؤخرا، بعد مقتل مؤسسه ورئيسه على عبد الله صالح، مطلع كانون أول/ديسمبر 2017 من قبل الحوثيين.

كما تعرضت نحو 391 منظمة ومؤسسة طوعية وجميعه خيرية للإغلاق أو الى تعثر نشاطها بسبب المضايقات والحصار الذي تعرضت له بشتى الوسائل وبخاصة من قبل المسلحين الحوثيين في العاصمة صنعاء وبقية المحافظات الواقعة تحت سيطرتها.

وفي المحافظات الجنوبية التي تقع تحت سلطة الحكومة ونفوذ أمني للقوات الإماراتية وفي مقدمتها عدن حضرموت، تعرض أكثر من 20 خطيبا للاغتيال في عدن وحدها وخطيب واحد في مدينة تريم بحضرموت، بالإضافة الى تعرض العديد من الناشطين والسياسيين للاعتداءات الشخصية والاعتداء على مقرات الصحف واعتقال العديد من الصحافيين والاعلاميين فيها.

وفي الجانب الصحي تعرضت أكثر من 55 في المائة من المستشفيات والمراكز الصحية الى الإغلاق وتوقف خدماتها الطبية، إما بسبب القصف البري او الجوي الذي طالها جراء الحرب أو بسبب الحصار والظروف المواكبة لذلك وفي مقدمتها الظروف الأمنية وانعدام السيولة المالية لدفع الرواتب وانعدام الأدوية والمستلزمات الطبية من الأسواق، بالإضافة الى اضطرار الكثير من الكادر الطبي الى مغادرة مناطق الحرب والنزوح الى مناطق أخرى.

**26000**
**منزل**
**6800**
**منشأة تضررت من الحرب**

وأصيب التعليم في مقتل خلال الثلاث السنوات الماضية، حيث تعثّرت العملية التعليمية بشكل كبير في كافة المراحل، وتعثر التعليم في أكثر من 35% من المدارس والكليات الجامعية العامة والخاصة، جراء الدمار الكلي أو الجزئي الذي طال نحو 2231 مدرسة وجامعة ومنشأة تعليمية، أو جراء اقتحامها من قبل المسلحين وتحويلها الى ثكنات للمقاتلين أو استخدامها كملاجئ للنازحين المدنيين. بالإضافة الى الصراع السياسي الذي تعرضت له العملية التعليمية في البلاد والانقسام الذي رافق ذلك في السياسات التعليمية والتربوية بين سلطة الحكومة وسلطة الانقلابيين الحوثيين.

وأصابت هذه الحرب والحصار المصاحب لها، الحياة العامة والخاصة بالشلل شبه التام في اليمن، لتوقف شريان الحياة في مختلف النواحي والمجالات، إثر موجات العنف والعنف المضاد التي عصرت المجتمع اليمني أو عبر الحصار المباشر وغير المباشر الذي يتعرض له اليمن، في الجانب الاقتصادي والصحي والتعليمي والسياسي والإعلامي والانساني والثقافي وغيرها.

# الحصار الطبي

أسهمت الحرب والحصار المرافق لها خلال السنوات الثلاث الماضية في تردي الخدمات الطبية باليمن الى أدنى المستويات بل والى تعثرها في الكثير من المدن، وتسبب في وفاة الآلاف من المرضى اليمنيين، إثر تفاقم الأمراض عليهم ولم يتمكنوا من التداوي أو السفر لإنقاذ حياتهم. وتسببت عمليات السفر الشاقّة في وفاة الكثير من المرضى قبل بلوغهم وجهتهم الأخيرة للعلاج، سواء خلال السفر الداخلي أو السفر الخارجي، وكل منها تمر عبر طرق شاقّة وطويلة المسافات، وأحيانا عبر طرق وعرة وغير معبّدة ومدن متباعدة وفي أغلبها يعبر المرضى المسافرون عبر مناطق نزاع مسلح خطرة على سلامة المرضى وعلى سلامة المرافقين لهم، لاسيما إذا كان المريض أو أحد المرافقين له معارضا لأحد أطراف النزاع.

ولم تقتصر صعوبة الحركة والانتقال من مدينة الى أخرى على المرضى فقط بل يمتد ذلك الى الأطباء والفرق الطبية التابعة للمنظمات الدولية أيضا، فقد شهدت الفرق الطبية التابعة لمنظمة الصحة العالمية خلال الشهرين الأخيرين من العام 2017، الى صعوبة أكبر في الوصول إلى السكان في اليمن، إثر قلة عدد تصاريح المرور الممنوحة لها من مختلف الجهات الحوثية والحكومية، مع ازدياد عدد نقاط التفتيش في الطرق الرئيسة، حيث بلغت عدد نقاط التفتيش على الطريق العام بين صنعاء وعدن فقط 214 نقطة تفتيش من مختلف الأطراف المسيطرة على هذا الطريق.

وتسبب الحصار في النقص الحاد للمواد الغذائية لدرجة ظهور بوادر مجاعة وانتشار ظاهرة نقص التغذية في العديد من القرى في محافظة الحديدة خلال

العام 2017، وانعدام الأدوية وتدني الخدمات الصحية وعدم توفر البيئة الصحية للحياة وهو ما أسفر عن ارتفاع نسبة الوفيات من الأمراض وفي مقدمة ذلك الوفيات من انتشار وباء الكوليرا.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية في اليمن في تغريدة لها في 14 شباط/فبراير 2018، أسفرت الأزمة اليمنية وما رافقها من حصار عن سقوط 62000 ضحية بين قتيل وجريح، وإغلاق أكثر من 50 في المائة من المستشفيات والمرافق الصحية وأن 45 في المائة فقط من المرافق الصحية مستمرة في العمل، ويفتقر 16400000 (ستة عشرة مليونا وأربعمائة ألف) شخص لخدمات الرعاية الصحية.

وتسببت الحرب والحصار في اليمن في استنزاف قدرات القطاع الصحي فيه، وازداد الأمر سوءا بعد قطع مرتبات أكثر من 30000 من العاملين في القطاع الصحي منذ أكثر من عام، بالإضافة الى ندرة توفر الأدوية والمستلزمات الطبية في الأسواق، وكذا المعوقات الميدانية الأخرى.

وقال وزير الصحة العامة الدكتور ناصر محسن باعوم إن "الحرب التي شنتها ميليشيا جماعة الحوثي دمّرت نحو 45 بالمائة من المنشآت الصحية بين تدمير كامل وجزئي وعملت على تدهور كبير في القطاع الصحي في عموم المحافظات اليمنية".

وقالت مصادر جماعة الحوثي إن الغارات الجوية لقوات التحالف دمّرت 262 مرفقا صحيا في المحافظات التي تسيطر عليها، خلال الثلاث السنوات الماضية من الحرب، وأسفرت عن وفاة نحو 14000 مدني، واصابة أكثر من 22000 شخص آخرين.

وقال وزير حقوق الانسان محمد عسكر، ان "الانتهاكات التي ارتكبتها مليشيا الحوثي بحق المدنيين بلغت 13389 قتيل، بينهم 1353 طفلا و842 امرأة، فيما بلغ عدد المصابين 27452 وبلغ قتلى زراعة الألغام 439 والمصابين

1377 بينهم أطفال ونساء، خلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2014 وحتى شباط/فبراير 2018".

واسفرت الحرب والحصار في اليمن كذلك عن معاناة نحو 17800000 (سبعة عشرة مليونا وثمانمائة ألف) شخص من انعدام الأمن الغذائي واحتياج أكثر من 22200000 (اثنين وعشرين مليونا ومائتي ألف) شخص للمساعدات الانسانية، أكثر من النصف منهم بحاجة ماسة للمساعدة المنقذة للحياة، وفقا لتقارير المنظمات الدولية.

وأسهم الحصار الصحي في انتشار وباء الكوليرا في اليمن خلال العام 2017 والذي تسبب في وفاة أكثر من 2200 شخص، كما سجلت أكثر من 1000000 حالة اشتباه بمرض الكوليرا، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، التي قالت أيضا ان أكثر من 1800000 طفلا وأكثر من 1100000 امرأة في اليمن يعانون من سوء التغذية الحاد، ومعرضون بشكل كبير لخطر الموت، بسبب عدم حصول نحو 16400000 (ستة عشر مليون وأربعمائة ألف) يمني على خدمات الرعاية الطبية.

ونتيجة للحصار المميت على اليمن ازدادت معاناة المرضى وبخاصة أصحاب الأمراض المزمنة، مثل مرضى الفشل الكلوي والسكري والسرطان وغيرها، والذين يتعرض الكثير منهم للموت المحقق كل يوم، نتيجة عدم قدرتهم على الحصول على الرعاية الصحية المنقذة للحياة.

ويوجد في اليمن، أكثر من 60000 مريض بالسرطان، 12% منهم من الأطفال، لا يستطيع أغلبهم الحصول على العلاج من مركز الاورام السرطانية بصنعاء، وهو مركز حكومي، يقع حاليا تحت إدارة جماعة الحوثي، حيث يعاني أغلب المرضى من صعوبة التداوي فيه، خشية تعرضهم للخطر من أتباع جماعة الحوثي، كما ان المركز من عجز حاد في استقبال المرضى إثر تعثر ميزانيته السنوية. وقال مدير المركز الوطني لعلاج الأورام بصنعاء الدكتور علي الأشول "لا نمتلك الأدوية الكافية وليس لدينا أي خيار سوى مشاهدة المرضى وهم يفقدون حياتهم بسبب غياب العلاج".

وتقدر المصادر الطبية اليمنية عدد المصابين بالفشل الكلوي في اليمن بعشرات الآلاف، كانوا يتلقون خدمات الغسيل الكلوي في 28 مركزاً موزعون على المدن الكبيرة في اليمن، غير أن أغلب هذه المراكز أصبحت عاجزة عن تقديم خدماتها الطبية جراء الصعوبات المالية وعدم توفر الأدوية.

ويعد هذا الحصار من المنظور القانوني مخالفا لكل التشريعات المحلية والدولية، حيث تقول المادة 55 من الدستور اليمني ان "الرعاية الصحية حق لجميع المواطنين وتكفل الدولة هذا الحق بأنشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها". ويعد تدمير المنشآت الطبية أو استهدافها ومنع العاملين فيها من مزاولة أعمالهم جريمة من منظور القانون الدولي الانساني، الذي يشدد على ان للمستشفيات وأفراد الطواقم الطبية حماية خاصة خلال فترة الحروب.

وتنص المادة 18 في اتفاقية جنيف الرابعة، الخاصة بحماية الأشخاص والأعيان المدنية في أوقات الحروب على أنه "لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس، وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات".

# حصار التعليم

تعد العملية التعليمية في اليمن أيضا من أكثر القطاعات التي تعرضت للضرر البالغ جراء الحرب والحصار، خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث تعثّر التعليم بشكل كبير في كافة المراحل التعليمية. ذكرت العديد من المصادر الرسمية من طرفي الحرب أن أكثر من 35% من المدارس والكليات الجامعية العامة والخاصة أغلقت أمام الطلبة، إما نتيجة للدمار من عمليات القصف التي طالتها أو بسبب اقتحامها من قبل المسلحين وتحويلها الى ثكنات للمقاتلين، أو استخدامها كملاجئ للنازحين المدنيين. بالإضافة الى معانات العملية التعليمية من الحصار كبقية الخدمات العامة التي تأثرت بذلك، وتعثر صرف رواتب المدرسين منذ حوالي سنتين، وانعدام الكتب المدرسية والمستلزمات الدراسية، فضلا عن المخاطر الأمنية التي تهدد حياة الطلبة أثناء حضورهم للمدارس، وكذا تعرض المدرسين للمضايقات والملاحقات الأمنية، وتعرض المئات منهم منهم للاعتقالات. وذكرت المصادر أن 683 مدرسا تعرضوا للاعتقال من قبل مسلحي جماعة الحوثي في صنعاء والمحافظات الخاضعة لها، بالإضافة الى تعرض عدد آخر للاعتقالات والمضايقات من قبل السلطات المحلية في المدن الجنوبية ومدن أخرى.

وتباينت عمليات التعثر في العملية التعليمية بين المحافظات والمدن اليمنية، غير أن التي تأثرت أكثر بالحرب والحصار كانت أيضا أكثرها تضررا في العملية التعليمية، وفي مقدمة

ذلك محافظة تعز، التي كانت أكثر المحافظات اليمنية تأثرا بالحرب والحصار المستمر من قبل المسلحين الحوثيين منذ صيف 2015 حتى اليوم. وكان للصراع السياسي بين الأطراف المتحاربة أيضا دور كبير في تعثّر التعليم وإصابته بالشلل الجزئي، لما أسفر ذلك عن انعكاسات سلبية على عملية التعليم خلال السنوات لثلاث الماضية، حيث رافق الحرب والحصار انقسام أيضا في السياسات التعليمية والتربوية بين سلطة الحكومة في عدن وسلطة الانقلابيين الحوثيين في صنعاء، نتج عن ذلك سلطتان متناقضتان في إدارة العملية التعليمية وبالذات المراحل التي تتطلب اختبارات مركزية من العاصمة صنعاء، والتي اضطرت الحكومة الى عمل اختبارات نظيرة لها من العاصمة المؤقتة لها وهي مدينة عدن، ورافق ذلك مشكلة في إصدار شهادات الثانوية العامة والمصادقة عليها والاعتراف بها خارجا.

وقال تقرير أصدره مركز الدراسات والإعلام التربوي، وهو مركز بحثي مستقل، في 8 شباط/فبراير 2018 إن "ثلثي مدارس القطاع العام و60% من المعاهد الفنية والمهنية والتقنية باليمن تعرضت لأضرار كبيرة متفاوتة أخرجتها عن الخدمة خلال فترة الحرب والحصار التي فرضتها مليشيا جماعة الحوثي". وكشف أن "30% من الطلبة باتوا مهجّرين ونازحين، وأن 70% من المعلمين دون مرتبات منذ سنتين، و32% من المدرسين أيضا باتوا مهجّرين أو نازحين داخليا أو خارجيا". وذكر أن نسبة المدارس التي تضررت جراء الحرب بلغت 43%، حيث تم تعليق الدراسة في أكثر من 1400 مدرسة خلال العام 2016 في كافة أرجاء اليمن، إثر تضرر نحو 78% منها أو اقتحام نحو 22% أخرى للاستخدام العسكري أو لإيواء النازحين المدنيين.

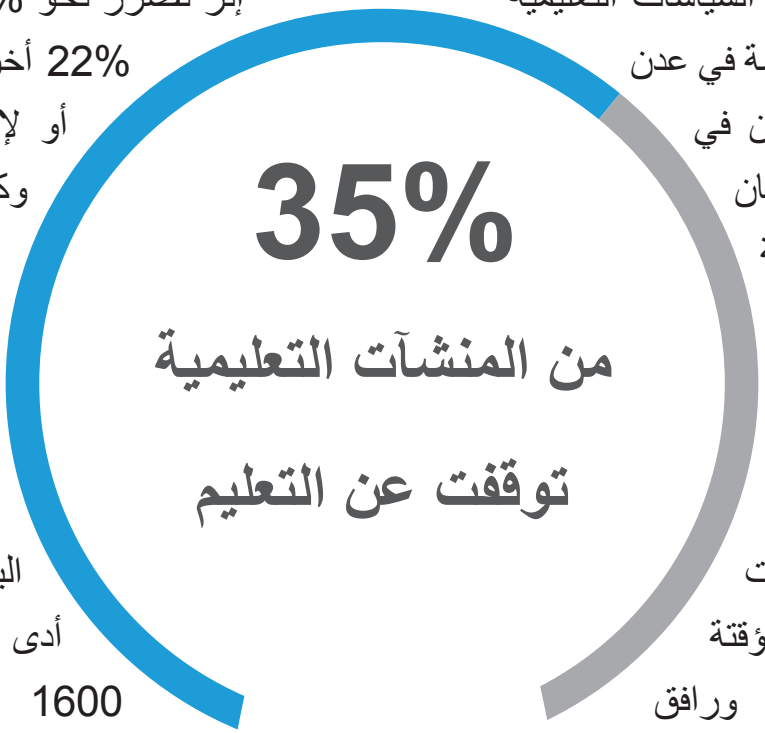


وكانت منظمة الطفولة التابعة للأمم المتحدة (يونيسف) أعلنت في 19 تشرين أول/أكتوبر الماضي أن العنف المتصاعد في اليمن خلال عام 2017 أدى إلى تدمير أكثر من 1600 مدرسة، وأن الوضع الأمني الخطير في اليمن يهدد حرمان 4500000 طفل من مواصلة حقهم في التعليم. ووصفت منظمة سياج لحماية الطفولة في اليمن، وهي منظمة مستقلة غير حكومية، وضع التعليم في اليمن بالـ(كارثي). وقالت في بيان لها أصدرته في شباط/فبراير المنصرم "ما لم يتم تدارك هذا الخطر فإن كلمة كارثي حيال وضع التعليم ستكون قليلة جدا على الوضع

الامني والتنموي لليمن والجزيرة العربية مستقبلا".
وقالت"ان اكثر من 3000000 طفلا فقدوا حقهم في التعليم والعدد مرشح للتزايد ومئات المدارس تعرضت للتدمير الكلي او الجزئي نتيجة القصف من السماء والارض".
وأوضحت ان الاطفال المحظوظين الذين لا زالوا يذهبون الى المدارس لا يتلقون اكثر من درسين في اليوم وهذا الامر نتج عنه احباط شديد ويأس في نفوس غالبية الاطفال، بالإضافة الى ان غالبية الاسر لم تعد قادرة على توفير وجبة الافطار لأطفالها ما يتسبب في حدوث اغماءات ومضاعفات نقص التغذية واضطرار البعض الى الغياب عن حضور الفصول الدراسية او التسرّب من المدرسة.
وذكرت مصادر رسمية في وزارتي التربية والتعليم الحكومية والتابعة للحوثيين، لراصدي رايتس رادار، أن حجم الدمار الذي تعرضت له المدارس والجامعات والمنشآت التعليمية في اليمن خلال الثلاث السنوات الماضية، بلغ نحو 2231 بين تدمير كلي وتضرُّر جزئي، في عموم اليمن، منها 1214 منشأة تعليمية دُمّرت من قبل المسلحين الحوثيين، بينما 1017 منشأة دمرتها غارات قوات التحالف العربي، بقيادة السعودية.
وأوضحت أن 33% على الأقل من إجمالي عدد الطلبة المقيدين في مراحل التعليم الابتدائي والأساسي تعثروا في مواصلة دراستهم، منذ نهاية العام 2014 حتى اليوم، حيث يقدر عددهم بنحو 1500000 طالب.
وقال مصدر في مكتب الأمم المتحدة بصنعاء، لأحد راصدي رايتس رادار ان الحرب اليمنية تسببت في حرمان قرابة ثلاثة مليون طفل يمني من التعليم، حيث بلغ عدد الطلاب الذين لم يلتحقوا بالمدارس منذ آذار/مارس 2015 حتى نهاية 2017 نحو 2900000 طفل.
ودفعت الحرب والحصار والوضع المعيشي الصعب آلاف الأطفال من الطلبة المنقطعين عن الدراسة الى المشاركة في القتال في صفوف طرفي الصراع وبالذات لدى الطرف الحوثي الذي مارست جماعته رسميا عملية التجنيد الإجباري للأطفال في المناطق التي تسيطر عليها بشكل واسع.
وتعد المدارس والجامعات من المنشآت والأعيان التي تحرم قوانين الحرب استهدافها، وفقا للبروتوكول الأول الاضافي لاتفاقية جنيف، الذي ينص على أنه "لا يجوز أن تكون الأهداف المدنية هدفاً للهجوم أو الانتقام".
والأعيان المحظور استهدافها أثناء الحروب تشمل المنازل والمدارس والجامعات والمستشفيات ودور العبادة وكل ما يهدف لخدمة الأغراض المدنية ويشكل الاعتداء على هذه المنشآت خطراً شديداً على السكان المدنيين.

**18000 سجين من مختلف الأطراف المتحاربة.**

# الحصار الاقتصادي

تعرضت الحياة المعيشية في اليمن خلال الثلاث السنوات الماضية لصعوبات بالغة، وصلت حد المجاعة، جراء تعرض الاقتصاد اليمني لأكبر عملية انهيار في تاريخه، بسبب الحرب والحصار المميت، الذي كان الاقتصاد اليمني أحد أبرز ضحاياه المباشرين، إثر انقطاع السبل والوسائل والمخاطر الكبيرة التي تصاحب إيصال البضائع الى مختلف المدن والأرياف بسبب الحصار المفروض على بعضها من قبل المسلحين الحوثيين ومن قبل قوات التحالف العربي على البعض الآخر.

وتسببت الحرب الراهنة في حصار اقتصادي يعد الأسوأ في تاريخ اليمن الحديث، لتعدد أشكاله وتنوع مخاطرة، وانهيار الأسس والقواعد التي تحكم العملية الاقتصادية والنشاط التجاري في البلاد، بالإضافة الى التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنشآت الاقتصادية والعملية التجارية بشكل عام.

وأحدثت الحرب الراهنة دمارا كبيرا بالمنشآت التجارية والصناعية والمساكن والمنشآت العامة والخاصة وفي البنية التحية في كافة المدن اليمنية التي طالتها عمليات القصف الأرضي والجوي أو شملتها المواجهات المسلحة بين القوى المحلية المتحاربة على الأرض، ممثلة بقوات الانقلابيين الحوثيين وقوات علي صالح من جهة والقوات الحكومية والقوات الشعبية المؤيدة لها من جهة أخرى، بالاضافة الى القوى الخارجية الداعمة للحكومة ممثلة بقوات التحالف العربي الذي تقوده السعودية، عبر الغارات الجوية.

وأحدث الحصار الجوي والبحري الذي فرضته قوات التحالف العربي والحصار البري الذي فرضه المسلحون الحوثيون انعكاسات سلبية كبيرة على النشاط الاقتصادي والتجاري وعلى حركة السفر للمدنيين أيضا، وفي مقدمتهم رجال المال والاعمال وكذا المرضى الذين يضطرون للسفر الى مدن متباعدة، وسط مخاطر أمنية كبيرة، جراء المواجهات والعمليات العسكرية في الطرق والمناطق التي يمر فيها المسافرون برا.

ويضطر الكثير من المرضى الى السفر الى مدن بعيدة تتوفر فيها مستشفيات لا زالت مفتوحة أمام المرضى، أو السفر الى خارج اليمن للعلاج، عبر مطارين وحيدين ظلا يعملان بشكل متقطع خلال فترة الحرب، وهما مطاري عدن، جنوبا، وسيئون في حضرموت، شرقا، بعد إغلاق بقية المطارات اليمنية أمام الرحلات الجوية، وهي مطارات صنعاء والمكلا وسقطرى التي أغلقت من قبل التحالف العربي، ومطارات تعز والحديدة، التي أغلقت من قبل المسلحين الحوثيين.

وقدرت زارة الصحة التابعة للحوثيين في العاصمة صنعاء عدد المرضى الذين تتطلب حالاتهم المرضية السفر الى خارج اليمن بأكثر من 95000 ألف

مريض وأن إغلاق المطارات اليمنية يؤدي إلى وفاة نحو 32 مريض يوميا في كل المحافظات اليمنية.

وحذّرت العديد من المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني باليمن مرارا من خطورة التدهور المتسارع للوضع الإنساني في اليمن، وأن حالة الصراع العسكري القائم في اليمن رافقه حصار متعدد الأوجه، لعل أشدّه هو الحصار الاقتصادي الذي ألقى بظلاله القاتمة على حياة أكثر من 22000000 مواطن يمني، أي ما نسبته 80% من إجمالي سكان اليمن، حيث أصبحوا لا يستطيعون العيش بدون المساعدات الانسانية.

وقالت منظمة الصحة العالمية في اليمن ان 5400000 يمني يحتاجون للمأوى أو الأدوات المنزلية الأساسية، بما في ذلك النازحين والمجتمعات المضيفة والعائدين، حيث تسبب الصراع المستمر منذ 3 أعوام على إفقار الملايين من اليمنيين، بما فيهم أكثر من مليوني نازح لا يزالون غير قادرين على العودة لديارهم.

وقدر العديد من المحللين الاقتصاديين لراصدي رايتس رادار الخسائر في الجانب الاقتصادي التي طالت البنية التحتية لوحدها بين 25 و30 مليار دولار، بينما قدرت وزارة التخطيط التابعة للانقلابيين الحوثيين الخسائر الاقتصادية بنحو 50 مليار دولار، خلال الثلاث السنوات الماضية من الحرب والحصار الدائم والمتعدد لليمن.

وذكر العديد من رجال المال والأعمال اليمنيين لراصدي منظمة رايتس رادار أن أكثر من نصف عدد المصانع أو من قوتها التشغيلية توقفت تماما عن العمل، فيما انخفضت الطاقة الانتاجية لبقية المصانع الى أقل من النصف أيضا، لتعثرها في الحصول عن المواد الخام والطاقة والموارد وصعوبة تسويق المنتجات، بسبب أزمة الوقود وارتفاع التكلفة الانتاجية، بسبب الحرب والحصار وأيضا جراء المخاطر الأمنية العالية التي تواجه العمال والموظفين والناقلين والمسوقين للمنتجات في الأسواق المحلية.

وأضافوا أن رجال المال والأعمال يواجهون ضغوطا كبيرة من قبل المسلحين الحوثيين في كافة المحافظات والمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، حيث يتعرضون فيها للابتزاز الدائم تحت مسميات مختلفة، أحيانا باسم الجمارك وأحيانا باسم الضرائب وأحيانا تحت مسمى دعم المجهود الحربي وغيرها، بالإضافة الى العراقيل الكبيرة التي تواجهها بضائعهم التي تصل اليمن عبر الموانئ، بسبب القيود الكبيرة التي تفرضها قوات التحالف عليها، ما يعرض التجار للخسائر الكبيرة وعجزهم عن تحمل الأعباء الناجمة عن ذلك والتي تتجاوز سقف التوقعات.

**30**

**مليار دولار خسائر دمار البنية التحتية**

وقال أحد أبرز المصنعين اليمنيين لرايتس رادار "لم نعد نفكر بالأرباح بقدر حرصنا على الحفاظ على عجلة مسيرة الحياة للناس، حيث نحن مستمرون في الانتاج فقط للحفاظ على موارد مالية للعمال والموظفين وتوفير مصادر عيش لهم، بالإضافة الى شعورنا بالمسئولية الاجتماعية بضرورة توفير مواد أساسية للمستهلكين، لأن أغلب منتجاتنا غذائية".

موضحا أن الكثير من الشركات التجارية تعرضت للإفلاس أو اضطرت الى تخفيض عدد موظفيها الى النصف أو تخفيض رواتب الموظفين الى النصف للحفاظ على العدد الكامل للموظفين، بسبب أن الحركة التجارية تأثرت كثيرا بالحرب وما رافقها من تدهور أمني وانهيار مؤسسات الدولة وضاعف ذلك التأثير أيضا الحصار الذي تتعرض له المدن اليمنية من قبل المسلحين الحوثيين أو من قبل قوات التحالف العربي.

وفي تشرين ثاني/نوفمبر 2017 أعلنت جماعة الحوثي عن إغلاق 4278 حساباً بنكيا تابعة للعديد من مؤسسات القطاع المختلط، وإغلاق صناديق الجهات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية التابعة لعدد من الوزارات والهيئات والمؤسسات

الحكومية. وقالت مصادر اقتصادية إنه تم ترحيل الأموال التي تم مصادرتها من هذه الحسابات إلى أرصدة البنك المركزي في صنعاء، الذي يقع تحت سيطرة المسلحين الحوثيين.

وقال سفير المملكة العربية لدى اليمن محمد آل جابر في تغريده له في حسابه بموقع توتير في 4 آذار/مارس 2018 ان "ميليشيات الحوثيين تقوم بأخذ الضرائب على المصانع والجمارك والرسوم على الواردات وتخلق سوق سوداء للمشتقات النفطية والغاز وتحصل على دخل من ذلك يصل الى أكثر من 120 مليار ريال يمني شهريا، بينما رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين في اليمن لعام 2014 لا تتجاوز 70 مليار ريال يمني شهريا".

وذكر تقرير رسمي صادر عن اللجنة العليا للإغاثة التابع للحكومة ان مسلحي جماعة الحوثي وعلي صالح قاموا بالاعتداء والقرصنة والنهب لـ 65 سفينة منذ بداية الحرب حتى نهاية صيف 2017 كانت تحمل مساعدات انسانية في ميناء الحديدة، كما نهبت أكثر من 124 قافلة مساعدات، إضافة للاعتداء على 628 شاحنة نقل صغيرة ومتوسطة.

وقالت منظمة هيومان ووتش في تقرير لها صدر في 7 كانون أول/ديسمبر 2017 ان " القيود الموسعة للتحالف بقيادة السعودية على المساعدات الإنسانية والسلع الأساسية ومنعها من بلوغ سكان اليمن المدنيين، تؤدي إلى تدهور الكارثة الإنسانية في البلاد".

وأوضحت أن التحالف العربي أغلق جميع موانئ الدخول لليمن ردا على هجوم بصاروخ بالستي على مطار الرياض بالسعودية في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، أطلقته قوات الحوثي/صالح، ثم قام التحالف بتخفيف بعض القيود في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2017، "ولكنه لازال مستمرا في منع الكثير من المساعدات وجميع الواردات التجارية تقريبا، من بلوغ الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون، ما يؤدي إلى أثر غير متناسب وغير قانوني على إتاحة السلع الأساسية للمدنيين".

ونفى التحالف العربي فرض أي حصار على اليمن، وفقا للمتحدث السابق باسمه اللواء أحمد عسيري، الذي قال في 25 تشرينالأول/ أكتوبر 2016 "لا يوجد حصار على اليمن.. ثمة مراقبة بحسب القانون الدولي، القانون البحري، والقانون الجوي. المراقبة تختلف عن الحصار الذي يعني أن أيا كان ليس بإمكانه الدخول أو الخروج".

وتحظر قوانين الحرب والقانون الدولي الإنساني، الهجمات المتعمدة والعشوائية على المدنيين والهجمات التي تسبب أضرارا غير متناسبة على المدنيين مقارنة بالمكاسب العسكرية المتوقعة. وتحظر اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الانساني على الأطراف المتحاربة شن هجمات على منشآت وأعيان لا غنى عنها للسكان المدنيين، مثل المخازن الغذائية، ومرافق مياه الشرب، ومنشآت الموانئ.

ونصت المادة 54 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة على أنه "يحظر استخدام أسلوب تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. ويحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والموارد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين".

# الحصار السياسي

منذ سيطرة مسلحي جماعة الحوثي وصالح على العاصمة صنعاء في 21 أيلول/سبتمبر 2014 تم اقتحام العشرات من مقرات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وفي مقدمة ذلك مقرات حزب التجمع اليمني للإصلاح، والجمعيات الخيرية المحسوبة عليه، بالإضافة الى كافة المؤسسات التابعة له، ومنازل كبار مسئولي الحزب بما فيهم وزراء في الحكومة.

وازداد القمع السياسي الحوثي للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في اليمن، مع انطلاق قوات التحالف العربي عملياتها العسكرية عبر الغارات الجوية في 26 آذار/مارس 2015، حين اعتقل مسلحو جماعة الحوثي العشرات من القادة السياسيين والعسكريين الموالين لحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي.

وكان في مقدمة هؤلاء المعتقلين السياسيين عضو الهيئة العليا (المكتب السياسي) لحزب الإصلاح محمد محمد قحطان، الذي اعتقل في بداية نيسان/إبريل 2015 ولا زال مصيره مجهولا حتى الآن، وهل هو على قيد الحياة أم لا.

بالإضافة الى اعتقال المئات من الصحافيين والنشطاء السياسيين الموالين لحزب الإصلاح في العاصمة صنعاء، ثم تلتها عمليات اقتحامات واعتقالات في بقية المحافظات اليمنية التي اقتحمتها القوات الحوثية لاحقا.

كما قامت جماعة الحوثي بعد قيام مسلحيها بإعدام الرئيس السابق علي عبد الله صالح في 4 كانون أول/ديسمبر 2017 بحملة اعتقالات مماثلة على نطاق واسع في العاصمة صنعاء ضد قيادات وأتباع حزب صالح، المؤتمر الشعبي العام، والذين يقدرون بالمئات، بالإضافة الى حملة مداهمات لمقرات حزب المؤتمر ومصادرة كافة ممتلكاته وكذا المنظمات والمؤسسات التابعة له، بما فيها الإعلامية.

وبلغت عدد حالات الاعتقالات السياسية آلاف الحالات خلال السنوات الثلاث الماضية من قبل جماعة الحوثي، تم الافراج على عدد قليل جدا منهم، عبر عمليات تبادل أسرى بين جماعة الحوثي ووسطاء قبليين محليين، فيما فشلت مساعي المبعوث الخاص للأمم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ أحمد لإطلاق سراح المعتقلين ضمن عمليات تبادل أسرى بين الجانب الحكومي والجانب الحوثي، خلال فترة انعقاد مباحثات السلام اليمنية في دولة الكويت خلال العام 2016.

وأعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في بيان لها بتاريخ 11 شباط/فبراير 2018 انها تمكّنت خلال العام 2017 من إجراء زيارات للعديد من السجون والمعتقلات لدى جماعة الحوثي في صنعاء والسلطات الحكومية في عدن.

وقالت في بيان لها بتاريخ 11 شباط/فبراير 2018 ان "إجمالي عدد المحتجزين الذين زارتهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن خلال العام الماضي (2017) بلغ نحو 11 ألف مُحتجزا".

**آلاف السياسيين تعرضوا للاعتقال من قبل الحوثيين**

ويعد هذا أعلى رقم يتم الإعلان عنه رسميا من قبل جهة دولية لعدد المعتقلين والمحتجزين في اليمن. وعلى الرغم من ضخامة هذا الرقم إلا أنه لا زال هناك معتقلون لم يتم الوصول إليهم حسب بيان الصليب الأحمر. وقال رئيس بعثة اللجنة الدولية في اليمن ألكسندر فيت "مع اعترافنا بأن الزيارات التي أجريت في صنعاء وعدن أمر إيجابي، فلا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد. ونحثّ جميع الأطراف في اليمن على منح حق الوصول إلى جميع المحتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع الدائر في اليمن".

وحصلت منظمة رايتس رادار على إحصائية تقديرية من مختلف الأطراف لعدد المعتقلين في اليمن خلال

السنوات الثلاث الماضية، تؤكد بأن عدد الذين تعرضوا للاعتقال من قبل جماعة الحوثي وكذا السلطات الحكومية، تجاوز العدد 18000 معتقل، أغلبهم في سجون جماعة الحوثي، تم الإفراج على عدد قليل جدا منهم، بينما لا زال البقية في المعتقلات.

وذكرت المصادر أنه توفّي نحو 114 معتقلا في سجون جماعة الحوثي تحت التعذيب، فيما توفي أعداد قليلة من المعتقلين في سجون حكومية تديرها قوات إماراتية في محافظتي عدن وحضرموت، جنوبي اليمن.

وتفرض جماعة الحوثي حصارا شديدا على الأحزاب السياسية وعلى منظمات المجتمع المدني، في العاصمة صنعاء وفي بقية المحافظات التي تسيطر عليها منذ أيلول/سبتمبر 2014، أصاب هذه الأحزاب بالضرر البالغ وأعاق نشاطها السياسي بشكل كامل في هذه المحافظات، بسبب المضايقات والملاحقات القمعية لكل من يمارس أي نشاط سياسي ضد جماعة الحوثي.

ورصدت رايتس رادار قيام جماعة الحوثي باعتقال نحو 2821 من قيادات وأتباع حزب التجمع اليمني للإصلاح، وتسببت في تهجير أكثر من 20000 ألفا داخليا وخارجيا، بالإضافة الى تضرر أكثر من 100000 ألف من أتباع حزب الإصلاح من الحصار السياسي الحوثي على الحزب في مختلف المحافظات.

وقامت جماعة الحوثي بحملة اعتقالات واسعة في العاصمة صنعاء على قيادات وأتباع حزب المؤتمر الشعبي العام، عقب 4 كانون الأول/ديسمبر 2017 الذي أعدم فيه مسلحون حوثيون الرئيس السابق علي صالح والأمين العام لحزب المؤتمر عارف الزوكا. وقدر عدد المعتقلين من حزب المؤتمر بالمئات بينهم 4 من عائلة علي صالح والعشرات من القيادات السياسية الرفيعة في الحزب.

واقتحم المسلحون الحوثيون مقر قناة (اليمن اليوم) التابعة لحزب المؤتمر في ذلك اليوم وسيطرت عليها حتى اليوم، واعتقلت 41 من الصحافيين والعاملين في القناة لعدة أسابيع، لكنها أجبرت الذين تم الافراج عنهم على إعادة تشغيل قناة (اليمن اليوم) لصالح جماعة الحوثي. كما اقتحموا منازل أكثر من 30 من كبار قيادات حزب المؤتمر بالعاصمة صنعاء.

وفي المحافظات الجنوبية، وبالذات محافظة عدن، تفرض قوات محلية موالية لدولة الإمارات حصارا سياسيا على الأحزاب السياسية الموالية للرئيس عبدربه

منصور هادي، وفي مقدمتها حزب الإصلاح وحزب المؤتمر، جناح الرئيس هادي.

وتعرضت العديد من المقار التابعة لحزب الإصلاح في محافظة عدن لاقتحامات عديدة خلال العام 2017 والى اعتقال العديد من قيادات الحزب، من قبل هذه القوات التي يطلق عليها (قوات الحزام الأمني)، والتي يتهمها بعض السياسيين بالضلوع في اغتيال بعض القيادات السياسية في عدن.

ورصدت رايتس رادار وقوع 26 حالة اعتداء على مقرات ومؤسسات حزب الإصلاح في محافظة عدن وفي بقية المحافظات الجنوبية خلال الفترة من تموز/يوليو 2015 وحتى نهاية شباط/فبراير 2018، حيث تعرضت هذه المقار والمؤسسات الحزبية إما للاقتحام أو التفجير أو الاعتداء المسلح، من بينها 13 حالة اعتداء على مقرات الحزب في محافظة عدن لوحدها. تعرض المقر الرئيسي لحزب الإصلاح في حي كريتر لسبع حالات اعتداء وإحراق والذي تم مصادرته حتى اليوم، بالإضافة الى اغتيال واعتقال وملاحقة العديد من قيادات الحزب ونشطائه السياسيين في عدن وفي بقية المحافظات الجنوبية، ما اضطر قيادات الصف الأول في حزب الإصلاح بالجنوب الى مغادرة اليمن.

وخلقت أجواء الصراع المسلح في اليمن، حصارا سياسيا على العمل الحزبي في أغلب المحافظات اليمنية، وبالذات الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، وبنسب أقل في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة، بشكل أثر كثيرا على النشاط السياسي وعلى ممارسة الحريات العامة وحرية التعبير.

وبلغت عدد الأحزاب السياسية التي حُرمت أو تواجه صعوبة بالغة في ممارسة نشاطها السياسي أكثر من 20 حزبا في العاصمة صنعاء والمناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، بينما تتعرض العديد من الأحزاب السياسية الى مضايقات كبيرة في بعض المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة وبالذات التي يتواجد فيها نفوذ قوي للقوات الإماراتية أو الموالية لها كما في المحافظات الجنوبية.

واضطر عشرات الآلاف من القيادات واعضاء الأحزاب السياسية الى مغادرة العاصمة صنعاء ومن المناطق الأخرى التي تأثرت بالحرب وبالحصار السياسي، الى مناطق أخرى آمنة داخل اليمن أو اللجوء الى دول أخرى، حيث أصبحت العديد من العواصم العربية والغربية مليئة بالقيادات السياسية اليمنية التي اضطرتها ظروف الحرب والحصار السياسي الى مغادرة اليمن.

وتعد هذه العقبات والقيود مخالفة صريحة للدستور اليمني، حيث تقول المادة 57 منه "حرية التنقل من مكان الى آخر في الاراضي اليمنية مكفولة لكل مواطن ولا يجوز تقييدها إلا في الحالات التي يبينها القانون لمقتضيات امن وسلامة المواطنين وحرية الدخول الى الجمهورية والخروج منها ينظمها القانون ولا يجوز ابعاد اي مواطن عن الاراضي اليمنية او منعة من العودة اليها".

وتجرم قوانين الحرب تقييد حركة المدنيين أو الاعتداء عليهم وعلى الأعيان المدنية ومنها السياسية. وأكدت اتفاقية جنيف على "حظر ممارسة العنف إزاء حياة الأشخاص أو صحتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية وبوجه خاص القتل والتعذيب بشتى صوره بدنياً كان أم عقليا والعقوبات البدنية والتشويه وانتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان التي تحط من قدره وأخذ الرهائن والعقوبات الجماعية والتهديد بارتكاب أي من الأفعال المذكورة آنفاً".

# حصار الحريات

تعرض المشهد الصحافي والإعلامي اليمني لأسوأ حالات العنف والقمع والحصار للحريات الصحافية ولحرية الرأي والتعبير، خلال الثلاث السنوات الماضية، لدرجة أصبح اليمن في مقدمة الدول العربية، بعد سوريا، في عدد حالات القتل والاعتقال والتعذيب للصحافيين والإعلاميين.

ورصدت رايتس رادار الكثير من حالات الانتهاكات التي تعرضت لها مؤسسات إعلامية، أو تعرض لها صحافيون وإعلاميون يمنيون منذ مطلع العام 2015 وحتى نهاية شباط/فبراير 2018، حيث وقعت 59 حالة اعتداء على مؤسسة إعلامية وصحافية ومصادرة ممتلكات إعلامة واستهداف منازل صحافيين ، 24 حالة قتل لصحافيين، 149 حالة اعتقال لصحافيين وإعلاميين، 17 حالة إخفاء قسري، 61 حالة تعذيب، 59 حالة اعتداء جسدي، 38 حالة إصابة، 97 حالة تهديد وملاحقات أمنية، 91 حالة حظر لموقع صحفي واخباري على الانترنت، 921 حالة فصل أو حرمان من العمل.

وتعرض أكثر من 1000 من الصحافيين والإعلاميين الى التشريد من مناطق اقامتهم، وبالذات من العاصمة صنعاء، حيث تحاول جماعة الحوثي إفراغها من الصحافيين غير الموالين لها، بالاضافة الى التضييق على الصحافيين والإعلاميين في المحافظات الجنوبية، التي تقع تحت سيطرة

الحكومة مع وجود نفوذ قوي فيها للقوات الإماراتية.

وأسفر الحصار الإعلامي عن إغلاق ومصادرة وتدمير ونهب مقرات أكثر من 50 وسيلة إعلامية في العاصمة صنعاء وفي محافظات عدن وتعز والحديدة وحضرموت وغيرها من المحافظات. ونتيجة للصراع المسلح تعرض 24 صحافيا وإعلاميا للقتل خلال الحرب الراهنة، منهم 17 صحافيا قتلوا من قبل مسلحي جماعة الحوثي، من بينهم 8 قتلوا في مدينة تعز لوحدها، والبقية قتلوا بواسطة الغارات الجوية لقوات التحالف العربي بقيادة السعودية.

ولا زال 15 صحافيا معتقلا لدى جماعة الحوثي في العاصمة صنعاء، أمضى بعضهم في المعتقل نحو 3 سنوات، وهم عبدالخالق عمران، توفيق المنصوري، حارث حُميد، عصام بلغيث، هيثم الشهاب، صلاح القاعدي، هشام اليوسفي، أكرم الوليدي، وحيد الصوفي، إبراهيم الجعدبي، حسن عناب، هشام طرموم، عبدالإله عباد، فيصل الأسود، ونبيل السعداوي.

واعتقلت قوات النخبة الحضرمية التابعة للإمارات، الصحافي عوض كشميم وأودعته في سجن حكومي بمدينة المكلا في محافظة حضرموت منذ 21 شباط/فبراير 2018 وحتى 18 آذار/مارس 2018. في حين لازال مصير الصحافي محمد المقري مجهولا حتى الآن منذ اختطافه في مدينة المكلا في صيف العام 2015 من قبل عناصر تنظيم القاعدة.

وأصدرت محكمة تابعة لجماعة الحوثي في العاصمة صنعاء حكما بالإعدام في 12 نيسان/إبريل 2017 ضد الصحافي البارز يحيى عبدالرقيب الجبيحي، قبل أن تنجح تدخلات حقوقية دولية في إطلاق سراحه من سجن الحوثيين بصنعاء، فيما أبقي نجله حمزه في معتقل الحوثيين حتى اليوم.

وتسبب الحصار الإعلامي في اضطرار أكثر من 1000 من الصحافيين والإعلاميين اليمنيين الى مغادرة المدن الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي وكذا النزوح من بعض المدن الواقعة تحت سيطرة الحكومة ونفوذ القوات الإماراتية.

وكانت العاصمة صنعاء وعمران وذمار وحجة والمحويت والحديدة وإب والبيضاء من أكثر المدن التي شهدت نزوحا للصحافيين والإعلاميين منها خلال الثلاث السنوات الماضية، حيث اضطروا الى النزوح الى مدن ومناطق أخرى آمنة داخل اليمن، أو الى مغادرة اليمن لدول أخرى.

كما اضطر العديد من الصحافيين والإعلاميين أيضا الى النزوح من المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة في الجنوب مثل محافظات عدن ولحج وأبين وحضرموت وشبوه والضالع بسبب تعرضهم للمضايقات من قبل القوات الموالية لدولة الإمارات التي أصبحت صاحبة نفوذ قوية هناك.

**24**
**قتيل من الصحافيين**
**60**
**وسيلة إعلامية**
**391**
**منظمة وجمعية تعرضت للاقتحام والحصار**

وتعرضت حرية الرأي والتعبير أيضا الى حصار كبير في المحافظات الجنوبية التي تقع تحت سلطة الحكومة وتحت النفوذ الأمني للقوات الإماراتية وفي مقدمتها محافظتي عدن حضرموت، حيث تعرض نحو 21 خطيبا وإماما للاغتيال، 20 منهم في عدن وحدها وخطيب واحد في مدينة تريم بحضرموت، بالإضافة الى تعرض العديد من الناشطين والسياسيين للاعتداءات الجسدية والهجوم على مقرات الصحف واعتقال العديد من الصحافيين والاعلاميين فيها.

وتعرض مقر مؤسسة الشموع للصحافة والنشر، بمحافظة عدن، للاقتحام والإحراق والذي أسفر عن احراق المطابع والمعدات ومحتويات المقر،

واحتجاز العديد من الصحافيين والعاملين في المقر وتعريضهم للخطر في 1 آذار/مارس 2018 من قبل مسلحين مجهولين يعتقد أنهم يتبعون القوات الموالية للإمارات، حيث كانوا يستقلون سيارات أمنية رسمية. ومؤسسة الشموع هي دار نشر تصدر يومية (أخبار اليوم) وأسبوعية (الشموع).

وتسبب الحصار الراهن على الحريات في اليمن أيضا في إغلاق أو تعثّر عمل أكثر من 390 منظمة غير ربحية ومؤسسة طوعية وجمعية خيرية ونقابة مهنية، أغلبها أغلقت بسبب محاصرتها من قبل جماعة الحوثي، التي لم تسمح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل في مناطق سيطرة مسلحيها، وتعرضت العشرات منها لاقتحام مقراتها ومصادرة محتوياتها أو رفض تجديد تراخيص مزاولتها للنشاط أو تجميد حساباتها البنكية أو اعتقال بعض طاقم عملها أو ملاحقتهم أمنيا ومضايقتهم وتعريضهم للخطر.

وفي 27 كانون الأول/يناير 2018 اختطف مسحلون مجهولون رئيس جمعية إقرأ التنموية في مدينة عدن زكريا أحمد قاسم، وهو في طريق عودته الى منزله في حي المعلا. وقالت أسرته إنهم لم يعرفوا أي شيء عن مصيره منذ يوم اختطافه، ولم يستطيعوا الحصول على أي معلومة من قبل الأجهزة الأمنية تدلهم على مكان اعتقاله، أو الجهة التي تقف وراء اختطافه.

تعد حرية الرأي والتعبير حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، بالإضافة الى الحريات الأخرى الملازمة لها من حرية الحصول على المعلومات وحرية الصحافة، لما تسهم فيه حرية التعبير في تعزيز سائر الحقوق الأخرى.

وتنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ان "كل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

# مناطق محاصرة

## تعز .. حصار مميت

كانت تعز من أكثر المحافظات اليمنية التي تعرضت لأكثر الخسائر البشرية والاقتصادية، جراء المواجهات العسكرية الدائرة فيها والحصار الحوثي المستمر عليها منذ نيسان/إبريل 2015 وحتى اليوم.

وشملت المواجهات العسكرية بين القوات الحكومية والانقلابيين الحوثيين في محافظة تعز 18 مديرية من إجمالي 23 مديرية فيها، حيث تعرضت بعضها لحصار عسكري من قبل مسلحي الحوثي وصالح لدرجة منع مرور المواد الغذائية والأدوية والسلع الأساسية، وكانت مديريات مركز المحافظة الأكثر تضرراً من الحصار العسكري الاقتصادي الخانق ما جعل الحكومة تعلن في 24 آب/أغسطس 2016 تعز مدينة منكوبة.

وتعرضت مدينة تعز، التي يبلغ تعداد سكانها نحو مليون نسمة، لأسوأ حالة حصار منذ صيف 2015 وحتى اليوم، من قبل المسلحين الحوثيين وأتباع علي صالح، حيث سيطرت هذه القوات على كافة الطرق ومداخل مدينة تعز، ومنعت دخول البضائع والأغذية والأدوية والسلع الأساسية، في محاولة منها لخنق المدينة وتجويعها لتسهيل اقتحامها بعد أن قاومت دخول المسلحين الحوثيين اليها منذ بداية الحرب.

ومنع المسلحون الحوثيون حركة المسافرين من مدينة تعز واليها، حتى اضطر السكان الى استخدام طرق غير معبّدة، عبر الجبال لإدخال بعض المواد المنقذة للحياة كالغذاء والدواء، ووصل الحال بهم في فترة من الفترات الى استخدامهم الحمير والجمال كوسائل نقل لهذه المواد الضرورية. حيث اضطر سكان مدينة تعز الى نقل المواد الإغاثية الصحية والغذائية عبر ثلاث مراحل، الأولى نقل المواد بالسيارات عبر طريق وعرة وإنزالها في معبر طالوق في نطاق مديرية المسراخ جنوبي مدينة تعز، الثانية نقلها من معبر طالوق إلى قرى مشرعة وحدنان على ظهور الجمال والحمير، وأخيرا نقل هذه المواد من جديد بواسطة السيارات إلى مدينة تعز.

وحسب وزير الإدارة المحلية رئيس اللجنة العليا للإغاثة عبدالرقيب فتح صادرت المليشيا الحوثية 250 شاحنة محملة بالمواد الإغاثية كانت مخصصة لمحافظة تعز، كما صادرت 11 شاحنة أخرى محملة بمواد طبية عاجلة، كانت متجهة من ميناء الحديدة إلى محافظة تعز أيضا وذلك في صيف 2016.

ورصدت رايتس رادار إجمالي عدد الضحايا جراء القصف العشوائي على الأحياء السكنية والحصار الذي فرضه مسلحوا جماعة الحوثي وصالح على محافظة تعز خلال الثلاث السنوات الماضية بنحو 2831 حالة قتل و17946 حالة اصابة و394 حالة إعاقة و49 حالة اخفاء قسري، و147 حالة اختطاف، بالإضافة الى حالة الدمار الكبير الذي طال الكثير من المساكن والمدارس والمساجد والمنشآت العامة والخاصة والبنية التحتية، والملاحقات لسكانها ونشطاءها المعارضين للحوثيين.

وتعرضت مدينة تعز لحصار طبي خانق، حسب رئيس نقابة الأطباء في محافظة تعز الدكتور صادق الشجاع، الذي قال "ان 83% من مستشفيات مدينة تعز أغلقت أبوابها وأن 37 مستشفى في المدينة أصبحت خارج الخدمة بشكل كامل من أصل 45 مستشفى، بسبب الحصار الشديد على المدينة من قبل ميليشيا جماعة الحوثي، فضلا عن قصفهم المدمّر الذي استهدف مستشفيات عديدة في مدينة تعز وتسبب في مغادرة كثير من الكوادر الطبية لها". واشار الى أن الحصار الحوثي على مدينة تعز تسبب أيضا في تعرض المدينة للنقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية واسطوانات الأكسجين.

وشهدت أكثر من 10 قرى في منطقة جبل حبشي، شمالي غرب مدينة تعز، حصارا خانقا من قبل مسلحي جماعة الحوثي وصالح في شباط/فبراير 2017، وهذه القرى التي تعرف بـ(بلاد الوافي) يسكنها أكثر من 30000 نسمة وتتوزع على قرى (وهر- تبيشعة - بيت الوافي - القبع - الحبيل - بني خيله - العنين - موليه والقحفة - السفاء - قشيبه)، حيث كانت هذه القرى تعتمد على ما تجلبه من مواد وبضائع من أسواق الرمادة وهجدة الواقعتين على الطريق الرئيس الذي يربط بين محافظتي الحديدة وتعز حتى أغلقه مسلحو الحوثي وصالح، فأصبحت هذه القرى تحت حصار اقتصادي خانق.

# الحديدة .. حصار ومجاعة

ذكرت تقارير عديدة لوكالات للأمم المتحدة العاملة في اليمن ان حالات نقص التغذية انتشرت في نطاق واسع، بالإضافة الى مؤشرات ظهور مجاعة، خلال العام 2016، في العديد من القرى والمناطق في محافظة الحديدة، التي تقع تحت سيطرة الانقلابيين الحوثيين/صالح في الساحل الغربي لليمن، حيث يعد سكانها من أفقر سكان اليمن.

وذكر سكان محليون في مقابلات مع راصدي رايتس رادار أن أكثر من 70% من سكان المناطق الساحلية بمحافظة الحديدة فقدوا مصادر دخلهم اليومي وهو العمل في صيد الأسماك بمياه البحر الأحمر، حيث تقع 11 مديرية على الشريط الساحلي، من إجمالي 26 مديرية تتألف منها محافظة الحديدة، بتعداد سكاني لهذه المديريات يقدر بنحو مليون نسمة، يمتهن أغلبهم حرفة الصيد ويعتمدون على البحر مصدراً رئيساً للعيش.

وأرجع العديد من صيادي الأسماك، أسباب توقفهم عن الاصطياد الى خشيتهم من تعرض قواربهم للقصف من طائرات قوات التحالف العربي، بالإضافة الى

”وقوع بعض القرى بالقرب من التجمعات العسكرية الحوثية، والتي تجبر بعض الصيادين على استخدام قواربهم لتهريب الممنوعات، من ضمنها الأسلحة، والذي قد يجعل كل قارب يتحرك في مياه البحر الأحمر عرضة للقصف الجوي بغارات قوات التحالف“.

ويعد الصيادون في محافظة الحديدة ضحايا حصار غير مباشر من قبل التحالف بسبب مخاوفهم من ممارسة الصيد كحرفة وحيدة للعيش، كما أنهم ضحايا تجويع من قبل مسلحي جماعة الحوثي وصالح بسبب السطو والمصادرة لمخصصاتهم من الوقود وبسبب استخدام بعض القوارب لأغراض تهريب أسلحة كما حصل إبان اجتياح قوات الانقلابيين الحوثيين وصالح لمحافظة عدن في آذار/مارس 2015، الأمر الذي جعل قوارب الصيادين هدفاً لغارات قوات التحالف، حيث دفع العديد من الصيادين حياتهم ثمنا لعشوائية هذا الاستهداف الجوي علاوة على ما يتعرض الكثير منهم للابتزاز والاستغلال من قبل المسلحين الحوثيين على الأرض.

ورصدت رايتس رادار العديد من حالات القصف الجوي من قبل قوات التحالف على الصيادين في الحديدة، ومنها حالة استهداف الصيادين في جزيرة عقبان في تشرين أول/اكتوبر 2015 حيث بلغ عدد الضحايا فيها أكثر من 150 صيادا، وحالة استهداف أكثر من 20 صيادا في تشرين ثاني/نوفمبر 2015 في جزيرتي زقر وحنيش و مطاردتهم بطائرات الاباتشي، وحالة استهداف الصيادين قبالة جزيرة طرفة في شباط/فبراير وآذار/مارس 2017 ومقتل 10 صيادين وجرح 17 آخرين، بالإضافة الى اختطاف 27 صيادا من مديرتي الصليف واللّحيّه، بعد تدمير قواربهم كما حدث في آذار/مارس ونيسان/ابريل 2017 واقتيادهم للسجون السعودية.

# صنعاء .. حصار خانق

أوقف التحالف العربي جميع الرحلات الجوية التجارية من وإلى مطار صنعاء الدولي منذ آب/أغسطس 2016 وحتى اليوم، وهو ما خلق حصارا جويا خانقا على عملية السفر للمواطنين اليمنيين، بالإضافة الى الحصار البحري، الذي فرضه على الموانئ البحرية في محافظة الحديدة، منذ بداية الحرب، حين تدخل التحالف العربي على خط النزاع اليمني في آذار/ مارس 2015 والذي شدد القيود والإجراءات على حركة الملاحة البحرية والجوية وهو ما أثّر على واردات الغذاء والدواء والوقود للمدنيين في اليمن، بشكل يخالف قوانين الحرب والقانون الدولي الإنساني.

وذكرت مصادر حوثية انه بعد مرور عام على إغلاق مطار صنعاء، توفي الكثير من اليمنيين بسبب عدم تمكنهم من السفر الى الخارج للحصول على الرعاية الطبية المتخصصة، وأن عدد الوفيات الناتج عن إغلاق مطارصنعاء فاق عدد الذين قُتلوا جراء الضربات الجوية لقوات التحالف الذي تقوده السعودية.

وأوضحت ان القيود التي فرضتها قوات التحالف على المجال الجوي اليمني وإغلاق مطار صنعاء

## التحالف شريك لجماعة الحوثي في فرض الحصار

الدولي رسمياً أمام الرحلات التجارية في 9 آب/أغسطس 2016، أدى إلى ترك الكثير من اليمنيين من دون وسائل نقل آمنة داخل البلاد أو خارجها.

ووفقاً لبيانات وزارة الصحة التابعة للمسلحين الحوثيين في صنعاء "توفي نحو 10000 ألف مريض يمني - خلال العام الأول من إغلاق مطار صنعاء - بسبب الظروف الصحية، حيث كانوا يسعون للحصول على العلاج الطبي في الخارج".

وفي المقابل مارست جماعة الحوثي حصارا اقتصاديا واسعا على سكان العاصمة صنعاء، من خلال احتكار أتباعها للمواد الأساسية ذات العائد المادي العالي، ومنها احتكارهم لبيع وتسويق الوقود والغاز المنزلي، والذي يبيعونه في السوق السوداء بأضعاف سعرها الطبيعي بتسهيلات من قيادات الجماعة.

ورصدت رايتس رادار انتشار نحو 891 محطة عشوائية لبيع الغاز في صنعاء منذ سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء. وتسبب هذا الاحتكار الحوثي للوقود والغاز الى انعدامها أ و ندرتها في نقاط البيع الرسمية وتعرض السكان الى معاناة شديدة جراء ذلك، مع ارتفاع تكاليف المواصلات وانعدام اسطوانات الغاز المنزلي.

# التوصيات

- نطالب الأمم المتحدة بالضغط على كافة أطراف النزاع في اليمن من أجل وضع حد لحالة الحصار المميت الذي يتعرض له اليمنيون في أغلب المناطق من قبل مختلف أطراف النزاع في اليمن.

- ندعوا المجتمع الدولي الى تحمل مسئولياته القانونية والأخلاقية بالعمل الجاد والعاجل لفك الحصار عن المدنيين في اليمن، وحمايتهم وفقا للمواثيق الدولية وفي مقدمتها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

- ندعوا جماعة الحوثي المسلحة الى الالتزام بوقف حصارها للمدن اليمنية ومنع القصف العشوائي على المناطق المأهولة بالسكان وبالذات في مدينة تعز وإلزامها بسرعة إطلاق سراح المحتجزين في معتقلاتها وإلزامها بمبادئ القوانين الدولية المتعلقة بالصراع المسلح.

- نطالب قوات التحالف العربي بقيادة السعودية، بالإلتزام برفع الحصار عن الأجواء والموانئ اليمنية، وتفادي عملياتها العسكرية قصف أهداف مدنية باليمن والالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

- نطالب الحكومة اليمنية بوضع حد للقيود التي تفرضها على حرية الرأي والتعبير وعلى الحريات الصحافية في المناطق التي تسيطر عليها، وتفادي ارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان عند ممارسة سلطاتها على أرض الواقع.

- نطالب القوات الإماراتية والقوات المحلية غير النظامية التابعة لها في اليمن بالتوقف عن ارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان في المحافظات التي تقع تحت سيطرتها أو نفوذها، وان استمرارها في ارتكاب ذلك قد يقودها الى ملاحقات قضائية دولية.

# منظمة رايتس رادار

## من نحن

منظمة (رايتس رادار) لحقوق الإنسان، هي منظمة غير حكومية، لمراقبة وتعزيز حقوق الإنسان العربي والدفاع عنها.

أسسها نخبة من القيادات الحقوقية والنشطاء والمهتمين بالشأن الحقوقي العربي وتعنى بالرصد والتوثيق للانتهاكات الحقوقية والمناصرة للضحايا وتبنّي قضاياهم العادلة والتدريب الحقوقي وتهتم بكافة المجالات الحقوقية وفي مقدمتها الحريات الإعلامية وحرية التعبير، حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق المعاقين، حقوق السجين، الحق في العدالة، حقوق اللاجئ والحقوق العامة.

وتضم منظمة رايتس رادار شبكة واسعة من المراسلين والراصدين والموثّقين الميدانيين وشبكة علاقات واسعة مع المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية وتستخدم أحدث التقنيات الالكترونية في عملية الرصد والتوثيق والتواصل والنشر.

## أهدافنا

- رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان العربي
- تقديم المناصرة والدعم القانوني لضحايا حقوق الإنسان
- بناء القدرات الحقوقية وتطوير المهارات القيادية والحقوقية
- خلق قنوات تواصل وتشبيك مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

## رؤيتنا

التميّز في رصد وتوثيق ومناصرة حقوق الإنسان في العالم العربي.

## رسالتنا

منظمة حقوقية غير ربحية للدفاع عن حقوق الانسان العربي ومناصرة قضاياه العادلة من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات واصدار البيانات والتقارير والتشبيك مع المنظمات الدولية وخلق فرص تدريب وتأهيل الكوادر والقيادات الحقوقية.

## قيمنا

- المسئولية
- المصداقية
- الاحترافية
- الاستقلالية
- الشفافية

RIGHTS RADAR

# اليمن..الحصار المميت

E-Mail: contact@RightsRadar.org , www.RightsRadar.org , Amsterdam, Netherlands

RightsRadar